



دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة كيفية تحقيق إطار متوازن وطموح وشامل



تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين ليس مجرد قضية بيئية، بل الموضوع يتمحور حول الحفاظ على رأس المال الطبيعي. وبالتالي الإنتاجية وقدرة كوكبنا على تلبية الاحتياجات البشرية وإدامة الأنشطة الاقتصادية. رأس المال الطبيعي يجمع ما بين الموارد الطبيعية غير المتجددة والمتجددة المحدودة. بما في ذلك الخدمات البيئية وقدرة النظم الفيزيائية الحيوية على امتصاص التلوث. ويعزز رفاهية الإنسان والتنمية. إذا تآكل رأس المال هذا فلن يؤدي فقط إلى انخفاض الإنتاجية، ولكن أيضاً القدرة على انتشار الناس من الفقر. فمن خلال الحفاظ على أو حتى زيادة رأس المال الطبيعي، والتحول إلى أنماط مستدامة من الاستهلاك والإنتاج فإن ذلك يخلق فرصاً جديدة واسعة للقضاء على الفقر وتعزيز الازدهار للجميع.

الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج في عالم ذو موارد محدودة هي شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة على النحو الذي أقره مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ريو ٢٠٠٠ وفريق الخبراء رفيع المستوى (HLP) لوضع جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد لاحظ الفريق الرفيع المستوى أيضاً أن أهداف الألفية الإثمانية لم تتناول هذا الهدف الرئيسي لتحقيق أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج. وقد اعترفت العديد من الحكومات في مجموعة العمل المفتوحة حول أهداف التنمية المستدامة (SDGs) أن هذا الهدف ينبغي أن يكون جزءاً لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة، إما بوضع هدف منفصل، أو التقاطع عبر الأهداف الأخرى التي قد توضع وتتعلق بالغذاء والصحة والنمو الاقتصادي والتصنيع والمدن والنظم الإيكولوجية.

ربما كانت مسألة فقدان المواد الغذائية والنفائات الدليل الأكثر وضوحاً لضعف أنماط الإنتاج والاستهلاك في حوالي ثلث المواد الغذائية المنتجة في جميع أنحاء العالم والتي تبلغ قيمتها حوالي ١ تريليون دولار أمريكي تفقد أو تضيع في إنتاج أو استهلاك المواد الغذائية. هذه الخسارة حدثت في الغالب في مراحل الإنتاج - الحصاد والتصنيع والتوزيع - بينما هدر الطعام عادة ما يحدث في بداية سلسلة الإمدادات الغذائية في متاجر التجزئة أو عند المستهلك النهائي للغذاء. وفي الدول الصناعية ما يقرب من نصف مجموع الأغذية تهدر، أي حوالي ٣٠٠ مليون طن سنوياً، وذلك لأن المنتجين وجامع التجزئة والمستهلكين ينتقون المواد الغذائية التي لا تزال صالحة للاستهلاك. ويشكل هذا أكثر من مجموع الإنتاج الغذائي الصافي في جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، وهذه كافية لإطعام ما يقدر ب ٨٤٢ مليون شخص يعانون من نقص التغذية في العالم. بل هو أيضاً هدر غير مبرر للموارد التي يعتمد عليها أشد الناس فقراً. وترتبط خسائر الأغذية والنفائات مع ما يقرب من ١٧٣ مليار متر مكعب من استهلاك المياه سنوياً وهو ما يمثل ٢٤ في المئة من جميع المياه المستخدمة للزراعة. كمية الأراضي الزراعية المستخدمة لزراعة هذا الغذاء المهدر تعادل إنتاج ١٩٨ مليون هكتار سنوياً، وهي منطقة بحجم المكسيك.

الأنتاج المستدام

إن الإنتاج الأكثر استدامة، والنظيف والكفوء للسلع والخدمات أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. إن الجانب التجهيزي لأنماط الاستهلاك المستدامة يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الأهداف التالية: توفير الموارد الطبيعية التي هي الأساس لبقاء الإنسان، مثل الماء والغذاء والطاقة والأراضي الصالحة للإنتاج والسكن. استدامة شروط عوامل الإنتاج لتحقيق التنمية الاقتصادية، هذا ما يعني قياس وإدارة الموارد المتجددة وغير المتجددة الرئيسية (مثل الأخشاب والألياف والمعادن) على نحو مستدام، وأخيراً، الحد من التلوث المرتبط بالنشاط البشري والاقتصادي كانبعاثات غازات الاحتباس الحراري والمواد الكيميائية السامة والجسيمات والمغذيات التي تضر بصحة الإنسان أو تسهم في تدهور النظم الإيكولوجية.

كما يجب التركيز على كفاءة استخدام الموارد في السياسات الحكومية وممارسات إدارة القطاعين العام والخاص والخيارات والتكنولوجيا والاستثمارات وذلك لتقديم المزيد من الانتاج لكل وحدة من المدخلات مع التركيز على الأضرار البيئية الأقل. التحول نحو الإنتاج المستدام يمكن أن يساهم في العمالة الخضراء الشاملة واللائقة. على سبيل المثال، بعض النظم الزراعية المستدامة بحاجة إلى كثافة في اليد العاملة، بحيث يتم استبدال المواد السامة أو المواد الكيميائية الملوثة، ومع ذلك، فإن خلق المزيد من فرص العمل اللائق في الإنتاج المستدام يتطلب في بعض الحالات سياسات إضافية. ويمكن أن تشمل هذه السياسات إعادة توجيه الاستثمارات، ونقل التكنولوجيات وتدبير لإعادة تدريب العمال.



الاستهلاك المستدام

مع الاتجاهات الحالية، سيزداد الطلب على السلع من قبل ٩,٥ مليار شخص بحلول عام ٢٠٥٠ مع ازدياد ملحوظ من قبل الطبقة الوسطى ليصل إلى ثلاثة مليارات نسمة بحلول عام ٢٠٣٠.

ومع ذلك، فمن المهم أن نفهم أن الاستهلاك المستدام لا يعني بالضرورة استهلاك أقل للسلع. بل استهلاك أفضل أي أكثر كفاءة. مع خطر أقل على صحة البشر والبيئة. أصبح من المعروف أن أنماط الاستهلاك الحالية غير المستدامة هي سبب للإنتاج غير المستدام ولتدهور الموارد. لا يعني الاستهلاك المستدام السلوكيات الشرائية فحسب، بل يشمل جميع أنواع التفاعلات بين الأفراد والبنى التحتية (التنقل والترفيه والسكن) والتي تشكل معاً أساليب الحياة وسبل العيش. يتطلب الاستهلاك المستدام تغيير أنماط الاستهلاك الحالية والحاجة لتحفيز الجميع للاستهلاك بشكل مسؤول. ويمكن تعزيز ذلك من خلال دمج السياسات والأدوات الاقتصادية والطوعية. بما في ذلك التعليم الرسمي وغير الرسمي. يمكن أن ينتج عن الاستهلاك المستدام منافع اقتصادية بالإضافة إلى الرفاه والاندماج الاجتماعي (الوصول إلى الأسواق والابتكار وخلق فرص العمل وسبل العيش وأنماط الحياة الصحية). بالإضافة إلى الحد من المخاطر البيئية والاستفادة من الفرص البيئية.

إن تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام هو أكثر تعقيداً من الناحية الفنية والسياسية من تغيير أنماط الإنتاج لأنه يثير قضايا أساسية مثل القيم الإنسانية والمساواة وخيارات نمط الحياة. وقد نتج عن التحدي في الاستهلاك المستدام مبادرات سياسة أقل من تلك التي نتجت عن الإنتاج المستدام. مع ذلك، فإن بعض المبادرات واسعة النطاق تهدف إلى تحسين ونشر استخدام الأجهزة الموفرة للطاقة وتعزيز الوصول إلى خدمات طاقة أنظف وبأسعار معقولة (مثل الطاقة المستدامة للجميع) أو الحد من خسائر الأغذية والنفايات. إن رفع الاستهلاك المستدام إلى المستوى اللازم للسياسات وصنع القرار يتطلب العمل على التنقيف وزيادة الوعي بين المستهلكين والمجتمع المدني والقطاع الخاص وصناع القرار. أما على المستوى الدولي فقد يتطلب مفاوضات بطريقة شاملة وموضوعية تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الحالية في تأثيرات أنماط الاستهلاك غير المستدامة.

اعتماد الحلول الشاملة كأهداف

التوفير المستدام خمسة من الموارد والخدمات الأساسية (المواد والطاقة والغذاء والماء والمأوى) تعتبر أساسية لضمان إنقاذ مليار شخص من براثن الفقر المطلق. كما يمكن تحسين رفاهية العديد من الآخرين بطريقة مستدامة. يمكن تحقيق ذلك من خلال النمو الاقتصادي الذي لا يسبب تدهور الموارد من خلال تعزيز كفاءة استخدام الموارد واعتماد نهج إدارة دورة الحياة الذي يقلل من التلوث والابتعاد عن "عبء التحول" عبر سلسلة التجهيزات. كما توجد حلول بالفعل قد تمكن من تطبيق الأهداف التالية التي يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠:

- المواد الخام: تحسين الإنتاجية العامة للموارد بنسبة ٣٠٪ في عام ٢٠٣٠ كنقطة انطلاق نحو مضاعفة كفاءة استخدام الموارد من الإنتاج والاستهلاك بحلول عام ٢٠٥٠. وتحقيق متوسط كثافة استهلاك المواد للفرد على المستوى الوطني (طن للفرد الواحد) من ١٠,٥ طن/فرد/سنة في عام ٢٠٣٠ مع الهدف النهائي المتمثل في تحقيق ٨-١٠ طن/فرد/سنة في عام ٢٠٥٠.
- الطاقة: مضاعفة المعدل العالمي لتحسين كفاءة استخدام الطاقة من ١,٣ في المائة ل ٢٠١٠-١٩٩٠ إلى ٢,١ في المائة ومضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة (من ١٨ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٣٦ في المائة في عام ٢٠٣٠) والحد من الوفيات المبكرة بسبب تلوث الهواء بنسبة ٥٠ في المائة.
- الغذاء: مضاعفة المعدل السنوي لزيادة الطاقة والمياه والإنتاجية في النظم الغذائية وتعزيز الإنتاجية (بنسبة ٤٠ في المائة) من النظم الغذائية من خلال تحسين إدارة النظم الإيكولوجية وتعزيز كفاءة استخدام الموارد من خلال نظم مستدامة في الزراعة وصيد الأسماك وأنماط الاستهلاك والتخفيض من فقدان المواد الغذائية وتراكم النفايات بنسبة ٥٠ في المائة.
- المياه: اعتماد عمليات سحب المياه العذبة بما يتماشى مع الموارد المائية المتاحة. استخدام للحفاظ على الأنظمة الإيكولوجية ورفاهية الإنسان وزيادة إعادة الاستخدام الآمن لتدفقات مياه الصرف الصحي. تحسين كفاءة استخدام المياه في القطاع الصناعي والزراعي والمنزلي. الحد من تلوث المياه الجوفية والسطحية الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات الناتجة عن الأنشطة الصناعية.
- المأوى: تحقيق تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من المباني السكنية بحلول عام ٢٠٣٠. تحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني السكنية. تحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني السكنية. تحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني السكنية.

في ريو ٢٠٠٢ اعتمد قادة العالم إطار العمل العشري لبرامج حول أنماط الاستهلاك المستدام. منذ ذلك الحين، أصبح من الواضح أن أنماط الاستهلاك الحالية غير المستدامة، كما يعتمد وضع أهداف التنمية المستدامة وأجندة ما بعد ٢٠١٥ على التزامات الدول تلك، لذلك فإن تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ضمن مساحات العمل الآمنة للأنظمة الداعمة

للاطلاع على المراجع:

unep.post2015@unep.org

www.unep.org